

تنظيم إصدار تصاريح صناديق الائتمان الخاصة في سوق أبوظبي العالمي



أبوظبي: «الخليج»

أعلنت سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، سن تعديلات على الإطار التنظيمي لتمكين صناديق الاستثمار الجماعي القائمة في سوق أبوظبي العالمي من الاستثمار في الائتمان من خلال إنشاء التسهيلات الائتمانية والمشاركة فيها. وتأتي هذه التشريعات في أعقاب نشر الورقة التشاورية رقم 8 في العام 2022، والتي جمعت آراء مجتمع سوق أبوظبي العالمي بشأن إنشاء وتشغيل صناديق الائتمان الخاصة.

وتأتي عوائد صناديق الائتمان النموذجية من الاستثمار في القروض، إما عن طريق الإنشاء أو المشاركة أو الشراء، أو بالمزج بين ذلك. وقد نجحت صناديق الائتمان في إكتساب جاذبيتها بفضل جدوى عوائدها على الإقراض، مقارنة بفئات الأصول الأخرى، بالإضافة إلى أنها مدفوعة جزئياً بفرصة تمويل الشركات في مرحلة النمو. وسيعمل الإطار التنظيمي لصناديق الائتمان الخاصة على تحسين الوصول إلى التمويل البديل للمؤسسات الخاصة، ودفع جهود الابتكار وتنمية الانتاجية والقدرة التنافسية في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

التعديلات اللازمة للسماح لصناديق الائتمان الخاصة بالعمل في أو من سوق أبوظبي العالمي، تنتمي إلى لوائح الخدمات وقواعد المسرد (IFR) وقواعد التمويل الإسلامي (FUNDS) وقواعد الصناديق المالية (FSMR) المالية والأسواق

لدى سلطة تنظيم الخدمات المالية. وقد استفاد الشكل النهائي المحدث للإطار التنظيمي من آراء والإفادات (GLO) التي جمعتها الورقة التشاورية، بالإضافة إلى التحوار مع مختلف مكونات قطاع الصناديق والمستشارين المعنيين. وقال إيمانويل جيفاناكيس، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي: «شهدت أسواق الائتمان الخاص حول العالم نمواً كبيراً خلال العقد الماضي. وسيعمل تمكين مديرو الصناديق من إنشاء صناديق ائتمان خاصة في سوق أبوظبي العالمي، على خدمة أهداف سلطة تنظيم الخدمات المالية، والمتمثلة في مواصلة تعزيز وتطوير منظومتها الشاملة للتمويل في سوق أبوظبي العالمي، لصالح كل من المستثمرين المحترفين والشركات الساعية للحصول على التمويل. وسيساعد ذلك في دعم وتعزيز نمو هذه الشركات مع توفير خيارات أكبر للمستثمرين،». «بما يسهم في نمو وتنويع اقتصاد أبوظبي ودولة الإمارات والمنطقة بوجه عام

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.